T.C.

MARMARA ÜNİVERSİTESİ

SOSYAL BİLİMLER ENSTİTÜSÜ

İLAHİYAT ANABİLİMDALI

TEFSİR BİLİM DALI

İBN SİNA'DAN ELMALILI'YA İHLÂS SÛRESİ FELSEFÎ TEFSİR GELENEĞİ

- BİR VARLIK İDRAKİNİN ZEMİNİ OLARAK İHLÂS SÛRESİ TEFSİRİ -

Doktora Tezi

Ahmet Faruk Güney

Danışman
Prof. Dr. Sadrettin Gümüş

c. Mehmed Emin el-Hâdimî: Hâşiye alâ Tefsir-i Sûreti'l-İhlâs li-İbn Sina

Bu metin Süleymaniye Kütüphanesi, Denizli 389/25, Kasidecizâde 671, Reşid Efendi 1091 bölümlerinde yer alan nüshalar esas alınarak dizilmiştir. [Reşid Efendi bölümünde olan eserin müellifi olarak kayıtlarda Halil b. Abdülgaffar adı geçmekte ise de bu eser Hadimi'ye ait olduğu metinden anlaşılmaktadır.] Süleymaniye Kütüphanesi'nde Hâdimî'nin şerhinin toplam beş nüshası vardır.

Metnin diziminde İbn Sina'ya ait metin kısmı koyu ve tırnak içinde ayrı satırda, şerh kısmı ise normal karakterde bir alt satırda verilerek metin-şerh ayrılığı gösterilmeye çalışılmıştır.

حاشية لخادمى زاده محمد أمين أفندى (ت.1176/1762)

على تفسير سورة الإخلاص لإبن سينا رحمهما الله

[48b]

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الأحد الصمد الذى لم يلد و لم يولد و لم يكن له كفواً أحد. والصلوة و السلام على نبيه محمد و على آله من الأزل الى الأبد.

وبعد، فتفسير سورة الإخلاص للشسخ أبو على الفيلسوف الخاص لما كان بديعاً فى اسلوبه و غريباً فى نهجه مشتمل على أحكام إحكام مفردات الآيات لحقايق المقدمات و رقائق البينات، وهو حاو لأسرار الفوائد، حام لمزاياء الفرائد. لكن بعض مقاصده مبنى على الفلسفى العوراء على وجه غير ملائم لقاعدة الشرع ظاهر العرجاء، صعب ربط المقدمات و مشكل ذوات المواد خفى تصوير أقيسة و مجمل ترتيب أدلة.

التمس منى شرحه بعض من خواص الاصحاب فمن لا ينبغى عدم مساعدة مسئولة لكونه من أعزّ الاحباء فخرجت ما ظهر بالنظر الأول لِإزدحام عوائق الأجل لعبارة يسيرة و حل معان جليلة عسيرة منبهاً على خلافياته ومئولا لجملاته ومبنيا لتفتيح أدلته وتصوير أقيسته معتصما بالله الجليل وهو حسبى ونعم الوكيل.

"هو"

أى ذات الواجب الوجود بقرينة المقام.

"المطلق"

أى الذات لم يكن وجوده قيداً له بأن يكون مغايرا زائداً عليه فهو الذى لذاته هو هو، بل الذى وجوده عين ذاته.

لا يخفى أن الظاهر أنه قضية منتضمة للحكم، و المسند و المسند اليه معرفة مفيدة لقصره على المسند، فهناك قضيتان؛ أحديهما منطوقة كما ذكرنا أعنى "الواجب لذاته هو هو بل الذى ذاته عين وجوده"، و ثانيهما ما فهم من مفهوم القصر أعنى "غير الواجب ليس لذاته هو هو بل وجوده من غيره"، و تفسير الوجود المطلق بهذا المعنى ليس بعزيز، كما قال العارف الجامى فى موضع من بعض رسائله:

"الوجود الذى **[49a]** هو عينه ذاتا و خارجا هو الوجود المطلق". و فى موضعه الأخر:

"حقيقة الواجب تعالى هو الوجود المطلق"

فظهر أن ليس المراد من المطلق هنا ما اشتهر مما هو مشترك معنوى بين الموجودات، فالمراد كون الموجود عين الوجود، و يقابله المقيد. فيلزم بضرور المقابلة كون الوجود فى الممكن زائد على الموجود. و هو مذهب الحكماء، و نسبه بعض الفضلاء الى المحققين.

ففيه رد على جمهور المتكلمين، لِأنه زائد فى الجميع عندهم. و الأشعرى أيضاً، لِأنه عين وجوده فى الجميع عنده.

ثم الظاهر أن هذا الكلام مع ما بعده الى مضمون قوله "ولما كانت الهوية الالهية... " تمهيد و مقدمة ذُكر على وجه المبتدائية لِما ذكر فى ضمنه. و يحتمل أن يكون لفظ هو هو الذى فى النظم الجليل، و المطلق مرجعا للضمير بالمعنى المذكور آنفاً، ثم يجعل قوله فيما بعده، "فإن كل ما كان هويته ..." تعليلا للدعوى التضمنية المستفادة من هذا التفسير.

"فإن كل ما كان هويته"،

أى تشخصه الذى يمتاز به عن الغير،

"من غيره لم يكن هو"،

أى عين ذاته، فهذه المقدمة كبرى لصغرى مطوية دليل على القضية الثانية المذكورة هكذا: "غير الواجب هويته من غيره، و ما كان هويته من غيره لم يكن لذاته بل لم يكن هو هو" ينتج: "غير الواجب لم يكن لذاته هوهو بل لم يكن هو هو" يعنى كان هويته من غيره وهو المطلوب.

وقوله

"و كل ما كان هويته من ذاته"،

بأن لا يترع من غيره لا بمعنى كون الذات علة تامة لوجوده كما هو مذهب المتكلمين.

"فهو هو"،

مر تفسيره. دليل على القضية الاولى على النهج المذكور أيضاً، يعنى "الواجب ما كان هويته من ذاته و ما كان هويته من ذاته فهو هو، فالواجب هو هو". وهو معنى قولنا "هو المطلق"، أى الواجب موجود بالوجود المطلق. قدم دليل الثانية على الاولى لعلة أن الثانية كالمقدم الاولى، فافهم!

فإن قيل هذان المقدمتان صريح فى كونهما صورة شكل ثان مرعى الشرائط و ينتج لقولنا "ما كان هويته من غيره لا يكون هويته من ذاته، ثم نضم الى هذه النتيجة كبرى مقدمة مسلمة صغرى، هكذا "غير الواجب ما كان هويته من غيره و ما كان هويته من غيره لا يكون هويته من ذاته"، فينتج نتيجة أن عين القضية المفهومة أعنى الثانية، فما ذكرته ترجيح الاحتمال الخفى على القوى التصريح.

قلت**،** بعد تسليم صحة فى ذاته يلزم بقاء القضية الاولى المنطوقة بلا دليل مع أنه المقصود الأصلى و دعوى البديهية فيما بعيدة مع أن هذه ليست بأقل من ذلك **[49b]** فى الوضوح فيلزم ترجيح بلا مرجح. وقد قرر أنه إذا دعى اللفظ شيئا و المعنى أخر فجانب المعنى مرجح، سيما فى العلوم العقلية.

نعم لو ضمّ الى تلك النتيجة مقدمة آخر لِأمكن استنتاج تلك القضية شبيها لما سيذكره، لكن ذلك أشد كلفة مما ذكرنا. والحاصل أن القصد إنما يتعلق بكونهما قياسين لا قياسا واحداً. و إن اتفق فى اللفظ كما فى[1] بعض وجوه آية الأنفال. وقد عرفت مما أسلفنا أن المطلوب قد ثبت بجزئية. ثم أراد اثباته بطريق آخر على ما هو الظاهر لزيادة الانكشاف.

ققال:

"كل ممكن فوجوده من غيره"

وإلا لزم الدور أو التسلسل أو الترجيح بلامرجح، و لزم الموجود من المعدوم، قد حرر فى محله. لكن أورد عليه بجواز وجوب وجوده لذاته بشرط عدمى و بجواز كون الوجود فى الممكن راجحا غير واصل الى حد الوجوب.

ولايخفى أن الشئ ما لم يصل الى رتبة الوجوب يمتنع الوجود. وأيضا لو لوحظ معنى الممكن ممن تساوى طرفى الوجود و العدم لايرد عليه شئ. ثم فيه ايماء الى أن علة الافتقار الى العلة هو الامكان عنده، أى المصنف. وإن قيل هو الحدوث أو المجموع فالننطول الكلام على غير(عز). فهذه المقدمة صغرى لكبرى هى قولنا.

"وكل ما كان وجوده من غيره فخصوصية وجوده" من قبل حصول صورة الشئ

"من غيره"والمراد من خصوصية الوجود ما فهم من قوله

"وذلك" مشيرا الى تلك الخصوصية

"هو الهوية"

أى الوجود الخاص. فمعنى هذه المقدمة: "و كل ما كان وجوده من غيره فهويته من غيره" يرد عليه أنه إن أريد من الوجود الأول الخاص فهذيان لعدم الافادة. وإن أريد المطلق فنفس المقدمة ممنوعة. لِأن المطلق ليس بموجود فلايكون له علة فضلا أن يكون علة غيره. تأمل! فهذان المقدمتان ينتجان من الشكل الأول.

قولنا

"فإذن كل ممكن فهويته من غيره"

فهذه مساو للقضية الثانية. لِأن غير الواجب ليس شئاً غير الممكن. وقد قرر فى *الميزانية* أن التقريب تام عند كون النتيجة مستلزمة للمطلوب سواء بالتساوى أو بكونها أخص أو منعكسا اليه. و إن لم تقنع بذلك تضم الى تلك النتيجة كبرى صغرى مسلمة.

قولنا "غير الواجب ممكن" فينتج من الشكل الأول عين المطلوب. إذ المراد من الهوية هو الوجود كما عرفت. ثم نضم الى تلك النتيجة صغرى مقدمة مسلمة كبرى. أعنى قولنا "وكل ما كان هويته من غيره فليس لذاته هو هو" ينتج القضية الأخرى مما اشتمله القضية المفهومة.

[50a]

[1] وهو قوله تعالى " ولو علم الله فيهم خيرا لأسمعهم و لو أسمعهم لتولوا"

ثم يجعل هذه النتيجة مقدمة لدليل منتج لِأحد جزئى القضية الاولى أعنى المنطوقه، ولا امتناع لكون بعض المقاصد مباديا لبعض الآخر، فنقول هكذا: إذا لم يكن وجود الممكن لذاته

"فالذى لذاته هو هو الواجب الوجود"

ولكن المقَدَّم حقّ لما ذكرنا، فالثانى كذلك فنعكسه بالمستوى الى قولنا: "الواجب الوجود والذى لذاته هو هو" وهو المطلوب. و هو الجزء الأول من المقدمة المنطوقة، لكن بيان هذه الملازمة بمقدمة بديهية، أى أنه لابد فى جملة الموجودات مما يكون وجوده لذاته للدور أو التسلسل و الترجيح بلامرجح و نحوه كما اشير ذلك أن تقول فى ترتيب هذه الدليل بناء على تلك الذى وجوده لذاته إما ممكن أو واجب، لكن المقدم باطل فالثانى حق، وهو المطلوب. لِأن كل ممكن فهويته من غيره فالنتيجة الاولى دليل لبطلان الثانى. ثم أراد استنتاج الجزء الثانى من المقدمة الاولى المنطوقة فقال:

"و أيضاً" عطف على قوله "لكن كل ممكن" على ما هو المتبادر،

"كل ما كان ماهيته مغايرة لوجوده فوجوده من غيره"

و نضم اليه "وكل ما كان وجوده من غيره فلا يكون وجوده عين ماهيته، فكل ماكان ماهيته مغايرة لوجوده فلا يكون وجوده عين ماهيته" و إن شئت تضم الى هذه النتيجة كبرى على طريق سهلة الحصول صغرى قولنا: "كل ممكن كان ماهيته مغايرة لوجوده" فينتج "كل ممكن لا يكون وجوده عين ماهيته"

فنقول ما بطريق السابق إذا لم يكن وجود الممكن عين ماهيته فوجود الواجب عين ماهيته، لكن المقدم حق فالتالى كذلك وهو قوله:

"فإذن وجود الواجب عين ماهيته"

حق و هو المطلوب فالنطو فى محتملات صور الأدلة على هذا الصدر كما فى ذوات المقدمات، ثم لما استنتج هذه الأربعة صراحة و ضمنا التى هو مضمون قوله "هو المطلق" مفهوماً و منطوقا أراد أن يذكر مجموعا بلفظ "واحد" كما فى المطلوب فأجمل فقال:

"فإذن واجب الوجود هو الذى لا له الا هو"

و هو المعنى عن قولنا "وهو المطلق" فهذا تفريع للقضاياء الأربع المفصلة كما يدل عليه تفسيره بقوله:

"أى كل ما عداه" وهو معنى قولنا "غير الواجب"

"من حيث هو هو

قيل هذا احتراز عن حيثية كونه عن الواجب، كما ذهب اليه من قال بوحدة الوجود. أقول: هذا قول المحققين[1] كما فى *قاضى مير* و كذا عند الصوفية. فالإحتراز ليس بمناسب إلا أن يحتمل على المشهور أو أنه ليس بمسلّم عند المصنف كما عند أهل النظر، بل يجعل بعضهم ذلك كفراً.

"ليس هو هو [50b] لذاته" فهو الذى فهم عن قوله "فإذن كل ممكن الخ" فى المرة الثانية.

و قوله " **بل هويته من غيره"** عين هذا القول

وقوله: **"وواجب الوجود الذى لذاته هوهو"** عكس قولنا "فالذى لذاته الخ" و قوله:

"بل ذاته هو" بمعنى ذاته عين ماهيته مضمون قوله "فإذن وجود الواجب عين ماهيته. و قوله:

"لاغير" تأكيد لما قبله

"وتلك الهوية" الذى لذاته هو هو و ذاته عين وجوده الذى هو معنى المطلق الذى يحتمل كونه مرجعا للضمير

"معناه" أى حقيقته و تمام ماهيته

"عديم الاسم"

أى اللفظ الدال عليه، أى لايمكن شرحها، لعل وجه عدم الامكان. هو ما حصل من جميع قدمه من كونه عين ذاته و كون وجوده من ذاته مع القصر المذكور. لِانه يلزم البساطة و عدم المشاركة المانع من التعريف. و لعل من فوائد ما قدمه ذلك. **فافهم!**

ثم الشرح إما بالحد التام أو العَلَم المبنى عن ذات الشئ. وهو المناسب لما هو المختار عند البيضاوى من أن الجلالة وصف لا عَلَم. لِأن ذاته تعالى غير معقول للبشر، لكن يرد عليه بأنه يجوز كونه معقولا لبعض البشر كأكمل الأنبياء بالتصوفية أو بخلق الضرورى، و لو سلم فلا يلزم منه أن لايدل عليه بلفظ مطلقا لجواز أن يكون الواضع هوالله تعالى. وهذا مبنى على ما يقال: أن معرفة بالكنه غير واقع، بل ممتنع عند بعض، منهم الفلاسفة، إذ طريق الكنه بحد التام مستلزم للجنس و الفصل المفضى فيه تعالى، و إن طريق معرفة الجزئى الحواس. وهنا لتجرده ليس بممكن.

قال فى *شرح المواقف*:

"يجوز خلقه تعالى للبعض العلم بكنه حقيقته تعالى."

و فى *شرح العضد* "يجوز إفادة الرسم كنه المرسوم."

اعلم أن التعريفات إنما هى للكليات. ولهذا يقال "الشخص لايحدّ و إما طريق الجزئى بالحواس". وهنا لكون الجزئى مجردا لا يدرك بالآلة الجسمانية. و فى *التلويح* ايراد عليه و تحقيق لما لايحتمله المقام.

"الا بلوازمها"

---

[1] حيث قال" وقال المحققون: أن الوجود مع كونه عين الواجب قد انبسط على كل الموجودات و ظهر فيها فلايخ عن شئ من الأشياء، بل هو حقيقتها و عينها. وإنما امتازت و تعددت بتقيدات و تعينات امتازية."

أى برسومها. فلايرد أن لازم الشئ قد يكون أعم فيكون عرضا عاما و قد يكون غير بيّن. و قد قرر بعدم جواز التعريف بهما. والعقل يقدر على ادراك لوازمه و لو يمكن كنهها أيضاً

"منها اضافية" و الاضافية عند المتكلم يقال على نحو "قادر" و "عالم". لكن المراد ههنا ليس ذلك كما سيظهر

"وهى أشد تعريفا" بالنسبة الى السلبية.

"وسلبية"

كعدم كونه تعالى جسماً و جوهراً، قيده أيضاً و الظاهر أن المراد غيره هنا، يرد عليه أنه اريد من اللازم لازم الماهية فكلى و الملزوم المقصود تعريفه هنا شخصى **[51a]** و جزئى فلاينطبق. وإنه لازم وجود، فبعد تسليم وجوده أن لازم الوجود من قبيل العرض المفارق، كما ذكر فى محله فلايصلح تعريفا و دعوى الاكتفاء فى معرفة ذاته تعالى بالوجه القليل الغيرالحاصل بأحد من التعريفات المتعهدة بعيد غاية البعد.

"والأكمل فيه" أى التعريف الازم الجامع لنوعيها، أى نوعى اللوازم من الاضافات و السلوب.

"وذلك" اللازم الجامع كون

"تلك الهوية" الخاصة الخارجية المذكورة

"الهاً" الظاهر أى معبوداء. ويقال فكما ذكره فيما بعده هو معناه فى عرفهم

"فإن هذا الهوية هوالذى ينتسب اليه غيره"

أى جميع ما عداه على أن يكون الاضافة للاستغراق سواء كان الانتساب بواسطة أو لا.

فلايرد أنّه إن اريد من الغير الجميع فلائم ذلك عند الحكيم، بل عندهم لا يصدر عنه شئ غير العقل الأول، وإن البعض فلائم كونه الها مطلقا لكن يرد عليه إن اريد الانتساب بالارادة والاختيار فلائم عند الحكيم، وإن بالايجاب فلائم كونه الهاً.

وهذا احدى المسائل التى يخطء فيها الحكيم. ثم إن هذه المسئلة ههنا تفسير مسلمة الا فبيانها محتاج الى انظار دقيقة. وهذا مرجع براهين اثبات الواجب.

"دون عكسه" أى لاينتسب هو الى غيره. فهذه مقدمة بديهية بل أولية بعد تصور الطرفين.

"والاله المطلق هو"

أى للجميع من المجردات و الماديات و الجواهر و الأعراض فى عالم الغيب و الشهادة. أو المراد من المطلق مفهومه الكلى مع قطع النظر عن الحقيقة فى ضمن فرد خارجى.

"هو الذى كذلك" فى انتساب الغير اليه وعدم انتسبابه الى الغير.

"فانتساب الغير اليه اضافية"

لِأن الانتسبات من مقولات الاضافية. لعل هذا مختص بهم صيانة لقاعدتهم "أن البسيط لا يكون مبدأً لِأكثر من واحد." فافهم!

"وكونه غير منتسب الى الغير سلبى"

لِأنه سلب فيه الانتساب. ثم ترتيب هذه الأدلة على دعوى الاله لازم جامع للاضاف و السلبى التي هى المطلوب ههنا.

هكذا الاله هو الذى ينتسب اليه بلاعكس، و كل كذا فهو لازم جامع للضاف و السلبى، فينتج المطلوب الذى هو مضمون قوله "وذلك كون تلك الهوية الها" يظهر بالتأمل.

و الصغرى قولنا "فإن الاله هو الذى الخ" و الكبرى مطوية بيان الصغرى، الاله ههنا الاله المطلق و الاله المطلق هو الذى كذلك.

فالمقدمة المذكورة ثانيا كبرى لهذه الدليل و صغراه مطوية، و بيان الكبرى بقوله "فانتساب الغير الخ" فعليك تصويره على طريق اثبات الدعاوى المركبة، ثم إن شئت تقول الاله أجميع لكل التعريف لِأنه لازم جامع،

ثم الظاهر مما نحرر الى هنا أمران: كونه لا هو **[51b]** الا هو؛ وكون الأجمل فى تعريفه هو الاله. والمقصود منهما التمهيد لما ذكره بعد هذه المقصود منه بيان وجه اتيانه تعالى ب"هو" ثم الجلالة ثم "الأحد".

"ولما كان الهوية الالهية لايمكن التعبير عنها"

بحد أو اسم عَلَم لعدم منقولية ذاته لغيره كما مر. وإنما لم يتعقل

"لجلالتها و عظمتها"

لِانه لا هو الا هو بالمعنى الذى ذكر. ولاشك أن من شانه كذا، فهو فى غاية الجلالة ونهاية العظمة الاولى أن يذكر هذه العلة فيما تقدمم، لايخفى أن غاية ما لزم من هذا التعليل هو التفسير. والمطلوب هو الامتناع.

كيف؟ والأصح عند المحققين من الصوفية وهو مذهب أبن عباس و أبو ذر و كعب الأخبار و حسن البصرى و الشافعى و الحنبلى و احدى روايتي أبن مسعود و أبي هريرة أنه صلى الله عليه وسلم رأى ربه ليلة المعراج بعين رأسه.

أيضاً فى شرح *جامع الصغير* أنه جمع بين الرؤية البصرية والجنانية. وأن المشهور فيه قول عائشة رضى الله عنها أن راى ربه ببصره فقط.

"الا بأنه هو"

هذا استثناء بالنسبة الى عدم امكان الاسم. وكان معلومية بقوله "لا هو الا هو" فكأنه يقول التعبير عن الذات إنما يكون بالضمير المكنى عنه، و هو "هو." و قوله

"ثم شرحها" الظاهر أنه داخل تحت الاستثناء، و هو بالنسبة الى عدم امكان التعبير بحد

"إنما يكون بلوازمها، وإنها اضافية و سلبية. والأكمل فيه ذكرهما" أى الاضافية و السلبية،

"وأن الله يتناولهما"

لعل هذا مبني على ترادف الاله، و الله عندهم أو تساويهما، و الا فالفرق بينهما ظاهر و الاستلزام ليس بظاهر.

"عقب" أى الله سبحانه و تعالى جواب لما

"هو" أى لفظ هو الراجع الى الذات. وفيه كلام لايحتمل المقام.

"بالله" فى قل هو الله

"ليكون كالكاشف" إذ حقيقته الكشف، ليس يتصور لما عرفت

"عما دل عليه هو"

و هو ذات الواجب تعالى. فالذى تحرر مما تقرر أنه إنما ابتدأ الله فى هذه السورة بعد الأمر الى حبيبه صلى الله عليه و سلم بالضمير المكنى عن ذاته لعدم الاسم الدال عليه.

ثم عقب ب"الله" لكونه لازما أكمل فى شرح ماهيته تعالى. ففيه اشارة الى اختيار طرق الترقى من الأدنى الى الأعلى، و هو الذى يقتضيه حال السالك العارف طورا فطورا.

"وفيه لطايف كثيرة " أى فى هذا التعقيب،

"منها،أن تعريفها" أى الهوية

"أشعر عدم مقدماتها"

كالجنس و الفصل، و وجه الاشعار أنه لو كان ذلك لانى به ولكون الدلالة **[52a]** خفيا. عبر بلفظ الاشعار المبنى عن العلم الجزئى، و الا فالملازمة ممنوعة.

وقد قالوا بعدم قيام دليل على ثبوت البسيط العقلى. و فى من التبعيضية اضافة الى الكثرة اشارة الى أن فى وراء ما ذكر لظائف اخرى، لعل منها ما ذكرنا آنفاً.

و منها أن فيه تنبيها على أن الائق بالسالك العارف أن لايقنع على ما ظهر له من وجوه المعرفة، بل يسعى الى تحصيل ما وسعه. و منها

"أنه لما شرحها" أى الهوية

"بها" أى بالله باعتبار اللوازم

"عقب ذلك" أى الله

"بانه الأحد و هو الغاية فى الوحدة"

لِأنه لما علم وحدته مما سبق التزاماً ففى التصريح بعده، يناسب أن يعتبر نكتة لائقة لِئلا يخلو عن فائدة.

و معنى الغاية أنه واحد خارجا و ذهنا و ذاتا و صفة و نوعا و شخصا، فلايضر مشاركته فى الجنس مع سائر المجردات. بل معنى المجرد فيه مغاير لما فى سائره كالوجود، فواحد فيه أيضا.

"فكان فيه تنبيها على أنه لما كان" أى الواجب تعالى

"فى أقصاها" أى الوحدة

"و لم يكن له مقدمات" من قبيل عطف العلة على المعلول أو العكس.

"تعذر تعريفها" أى الهوية المذكورة

"بها"

أى بالمقدمات، ليس المراد بالمقدمات ما يعم العلل و الشروط الذهنية، بل المراد مايكون جزءا ذاتيا، و الا فينتفى مطلق التعريف ، إذ قد سبق منه تحقق مطلق التعريف، أى الرسمى و المنفى هو الذاتى فلامنافات.

"ومنها أن الهوية المبدء الأول لوازم كثيرة"

كوجوب الوجود و مبدئية الكل و الالهية كما سيشير

"لكنها مرتبة فإنها معلولات و لا يصدر من البسيط من كل وجه"

هذا هو المدار فى كونه من جملة لطايف ذلك التعقيب.

"أكثر من الواحد إلا على الترتيب من عنده"

أى المبدء، يرد عليه أن ذلك إنما هو فى المعلول الموجود فى الخارج. و ظاهر أن هذه المعلولات ليس له وجود خارجى كالعقل الأول إلا أن يقال أن لها وجودا فى نفس الأمر. فلابد فى جانب العلة رعاية ذلك كما فى الخارجى.

ويرد عليه أن ذلك إنما يتصور عند كون الواسطة علة مؤثرة لما بعده كما هو الظاهر فى تبرتيب العقول مثلا.

وأما الظاهر من هذه الكلام فصدور المجموع من المبدء على الترتيب الا أن ينبئ على تحققهم من أن الكل مستند اليه تعالى، وما ذكروا فمن قبيل الشروط والآلات و الا فقد أورد عليهم بأمور.

نحو أن الواجب له جهات اعتبارية كالسلوب و الاضافات، فباعتبار هذه الجهات يجوز صدور الامور المتعددة عن المبدء [52b] الفياض. و أنه يجوز أن يكون لذات واحد حقيقى خصوصية مع أمور متعددة فيصدر تلك الأمور كلها بأسرها. فتأمل!

هنا أيضا فتصوير دليله، فإنها معلولات له صغرى و مضمون قوله "ولايصدر..." كبرى. لِأنه لازم لقولنا "و كل معلولات له مرتبة" فينتج من الأول "اللوازم مرتبة"،

وإن شئت قلت هذه الكبرى مطوية. و قوله "لايصدر..." دليل لهذه الكبرى. والا ظهر بكذا معلولات البسيط إما ليست بصادرة عنه أو صادرة مرتبة. و المقدم مطلوب هو مضمون قوله "لهوية المبدء الأول لوازم كثيرة| فالتالى أعنى "معلولات البسيط صادرة مرتبة حق" و هو مساو للكبرى المطلوبة.

"ومنها أن القريب منها" أى من اللوازم

"أشد تعريفا"

أى رسميا. أى قويا فى التعريف. ولو كان حصول ذلك خفيا كالحد التام، حصوله صعب و هوموصل الى كنه الماهية، فلا يرد أن زيادة القرب لا يقتضى أشدية التعريف كما فى لوازم الإنسان على أنه يمكن أن يقال المراد من القريب ما يكون بالنسبة الى الذهن أو يقال المراد الأصل أن يكون كذلك.

وقد اجيب فى محله عن لوازم الإنسان كهوية التى احتج به المهندسون فى نفى افادة النظر العلم.

"ولايلزم له" أى ليس له لازم

"**أقدم"** أى أقرب،

"من وجوب الوجود"

إذ سائر اللوازم ككونه مبدء لكل متفرع عليه وهو بديهى، إذ لو لم يجب وجوبا ذاتيا لما يصدر عنه جملة الممكنات كما فى براهين اثبات الواجب. و كون العقل الأول لازما أول اضافى بالنسبة الى سائر العقول أو فى اللوازم لها وجود مستقل و ذات أصيل،

ثم أن الأشبه كون هذا يلايم اللازم الاضافى أى انتساب اللكل اليه و الا يخالف قوله هنالك و هو أشد تعريفا. و قوله

"و بواسطة يلزمه أنه مبدء لكل" ملايم للسلبى بمعنى أنه لاينسب الى الغير، لأنه مستلزم ذلك.

"و مجموع هذين الأمرين هو الالهيته" التى هى معنى الله كما تقدم،

"ولذا" الظاهر من حيث المقام أن يقال أى و كون ما ذكر نهاية تعريف الذات مع عدم افادة حقيقته و شرح ماهيته ليترتب عليه.

قوله

"اشار بهو الى الهوية المحضة البسيط"

و جعل الاشارة الى مضمون قوله "عديم الاسم" و عدم امكان التعبير بعيد مقاما و إن كان قريبا ربطا.

"حتما"

أى قطعيا، الظاهر قيد للبساطة يؤيده قوله "التى لايمكن التعبير عنها الا بأنه هو" و منها "انه لابد **[53a]** من تعريفها باللوازم" الأظهر أن تعريفها باللوازم أو التعريف بالاله يعنى بالله غاية فى التعريف كما مر، و هو باللوازم.

"و هو" أى التعريف

"الالهية"

الجامعة للايجاب أى وجوب الوجود، و الذى كان تعبير انتساب الكل اليه كما اشير و التسلب هو معنى مبدء لكل، يعنى عدم انتسابه الى الغير

"و فيه"

أى فى وجوب التعريف باللوازم و هو مبنى على ما مهده سابقا من قوله "عديم الاسم لايمكن شرحها"، إذ ما ذكر هنالك كتمهيد لمجموع اللطايف تصويره أن يقال "الواجب ذات لايمكن شرحها و التعبير عنها و ما شانه كذا فهو من اللوازم"، و ارجاع الضمير الى هذا القول ابتداء خارج عن طور الافهام.

"شك **و هو أن معرفة ماهيته و إن لم يكن لغيره"** لبساطته و جلالته

"الا باضافة و السلب" أى باللوازم

"الا أنه" أى الواجب تعالى و هو متكلم هذا النظم الجليل

"علم بها" أى بماهيته تعالى

"فلم لم يذكرها و لم اقتصرها على تلك اللوازم"

و حاصل الشك هو المنع على الترديد بأن يقال عدم امكان الشرح أن بالنسبة الى الله تعالى أو المطلق، فلانسلم الصغرى، إذ الواجب عالم بماهيته فيمكن شرحها له و إن الى الغير فقط، فالصغرى مسلمة لكن الكبرى ممنوعة، و إن بما فى الصغرى النسبة الى العبد و بما فى الكبرى الى الله، فالمقدمتان مسلمتان، لكن تكرار الوسط ممنوعة و إن شئت جعلت الترديد فى الكبرى أو التقريب فافهم!

"فنقول ليس للمبدء الأول مقوم أصلا" كما عرفت مرارا، فقوله

"لانه وحدة مجردة بسيطة متره عن الكثرة"

كالمستغنى عنه، و حاصل الجواب الظاهر اثبات المقدمة الممنوعة أعنى الصغرى، هكذا الواجب ذات ليس له مقوم أصلا و ما شانه فيمتنع شرحها،

فنفرض سلب الصغرى سالبة المحمول أو المعدولة، أو نقول أن الصغرى السالبة المحمول مع الكبرى السالبة الموضوع منتج فى الشكل الأول. و يمكن أن يجعل من قبيل ابطال السند المدعى مساواته فتامل!

و تحقيق الجواب أن شرح الماهية ممتنع ذاتى فلا يتعلق به القدرة و لا يستلزم العجز و النقص كما فى سائر الممتنعات كشريك البارى عن اسمه تعالى،

و إن العلم بالماهية لا يصح الشرح مطلقا لكن إن اعتبر فى السؤال عديم الاسم يعنى قد مر أن عدم العلم موجب لعدم الاسم فلو اعتبر ذلك، أيضا فى السؤال لايدفعه الجواب [53b] و يمكن أن يقال فى الجواب أن اعادته تعالى فى الخطابات القرآنية خطابه على تحمل المخاطبين فالمخاطبون سيما العوام بل الجهلة منهم لايقدرون فهم الشرح لو عبر بذالك.

فإن قيل إن الله تعالى قادر على اعطائه القدرة اليهم، قلنا: لو سلم امكان ذلك منه فذلك مخل لحكمة الخبير الحكيم، هذا و إن كان وظيفة لفظية شبيهة بالخطابيته لكن مدار نكات القرآنية على

مثله، والظاهر أن قوله

"فإذا ذكر الهوية و شرحها باللوازم القريبة أشار الى وجوده الخاص"

من تتمة الجواب، يعنى فالاشارة الى وجوده الخاص إنما هى بذكر الهوية، أعنى هو، و يشرحه باللوازم، أعنى الله لاغير، لعدم الامكان.

"ولهذا" أى الاقتصار معرفة الواجب تعالى باللوازم.

"أصل فى الحكمة" فيه ابهام لطيف لايخفى لطيفة،

"وهو أن تعريف البسائط بلوازمها القريبة فى الكمال"

يعنى تعريف البسائط على وجه الكمال إنما هو بلوازمها القريبة، فقوله "بلوازمها" قيد للمبتدء، وقوله "فى الكمال" خبير على ما هو الظاهر، فإذا كان تعريفها الكامل باللوازم فليس لها تعريف بالمقومات، فالحصر مفهوم منه و من تقابل قوله أيضا

"كتعريف المركبات بمقوماتها"

أى بالأجزاء العقلية، و أيضا يجوز بالأجزاء الخارجية، لعل لهذا أورد بكلمة الكاف،

"وبلوازمها" يعنى المركبات لها تعريفات بالحقيقيات و اللوازم و أما البسائط فلها الثانية فقط.

"أحد، مبالغة فى الوحدة" وقد عرفت أنه غاية فى الوحدة،

"هى لايتحقق الا إذا كانت الواحدية أشد" إذ الغاية إنما يتحقق بالشدة فيما له شدة و فى الواحد شدة،

"فإن الواحد مقول على ما تحته بالتشكيك" بأنواعه الثلث المحررة فى أوائل *المنيزانية*،

"فالذى لا ينقسم اصلا"

كالواحد بالعدد و الذى يكون حقيقيا بأن لاينقسم أصلا كالنقطة و الواجب تعالى، و قيل و كالعقول المجردة، لكن عليه كلام للمحقق الدوانى

"أولى لها"

أى للوحدة مما ينقسم يرد عليه أن المطلوب هو الشدة و اللازم من هذا البيان هو الأولوية و هى مغاير لذلك لكونهما قسمى مقسم واحد إلا أن يقال بتلازمها كما قيل، أو المراد من أحد مما هو الآخر بالتجويز فيكون حاصل الدليل من هذه المقدمات هكذا؛ "أحد" مبالغة فى الوحدة و المبالغة فى الوحدة ما يكون فيه الواحدية أشد ما يكون الواحدية أشد الذى لاينقسم أصلا بتأويل الأولوية [54a] بالأشدية و بعكسه المستوى بتحمل يسير أيضا فينتج، أحد، أى الأحد الواقع فى هذا الموضوع الشريف الذى لاينقسم أصلا و هو المطلوب، و قوله "فإن الواحد علة" لما تضمنه المقدمة الاولى بأن يقال مثلا الواحد مقول بالتشكيك و المقول بالتشكيك فيه أشد. فافهم!

"فإذا ثبت أن الوحدة قابلة للشدة و الضعف" كما ذكرنا، فقوله

"و إن الواحد مقول على ما تحته بالتشكيك" مما لايحتاج اليه

"والأكمل فى الوحدة لايمكن أقوى منه فى الوحدة" لعل هذا منتزع من قوله "فالذى لاينقسم اصلا"

"فأحد" جواب إذا،

"دل على أنه واحد من جميع الوجوه" ذهناً و خارجاً كما مر، كما يشير اليه قوله

"ولا كثير هناك لاكثيرة المقدمات كالأجناس و الفصول"

التى يكون فى الماهيات المركبات المتكثرة التى لها أجزاء عقلية، و لفظ الكاف تفسيرية كما يقال فى بعض المواضع، أو الذى يقال له الفران و العنية

"ولاكثرة الأجزاء" أى الخارجية،

"كالمادة" الهيولى

"والصورة" والظاهر الصورة الجسمية و يحتمل ما يعم له وللنوعية

"وذلك" أى الوحدة على وجه المذكورة

"تتضمن كونه مترهاً عن الجنس و الفصول"

كأنه أراد بالجنس الأبعد وبالفصل المطلق، ولذا أورد بصفة الجمع مع ايراد الأول بالأجزاء، فإذا تضمنت التنزه عن الاجزاء الذهنية التى هى الجنس و الفصل فأولى أن تتضمن التنزه من الأجزاء الخارجية. فقوله

"و عن سائر وجوه التشبيه"

غير مصروف عن ظاهره و واقع على حقيقته التى بمقتضية مقام كمال تنزيه الواجب تعالى و تقدس و غير خارج عن تضمن الوحدة المذكورة،

ثم المراد من هذا الكلام اثبات الوحدة المقصودة هنا بدليل آخر و إلا فمستغنى عنه بما تقدم كما يشعر قوله

"والبرهان على اندراج هذه المسئلة" أى مسئلة عدم جزء الواجب ذهنا و خارجا

"تحت هذه اللفظة" أى لفظ أحد

"إن ما كان هويته من اجتماع الأجزاء" ذهنا و خارجا فهويته

"موقوفة عليها" على تلك الأجزاء و كل شئ يكون هويته موقوفة على الأجزاء،

"فلايكون هو هو لذاته"

فينتج من أول الشكل قولنا "ما يكون هويته من اجتماع الأجزاء فلا يكون هو هو لذاته" فنجعل هذه النتيجة كبرى لقولنا

"لكن المبدء الأول هو هو لذاته"

صغرى فينتج من الشكل الثانى "المبدء الأول لايكون من اجتماع الأجزاء" ثم نعكس هذه النتيجة فنقول: "ما لايجتمع من الأجزاء هو المبدء الأول و المبدء الأول أحد" ينتج "أن ما لاجزء له أحد" و هو المطلوب. و لك [54b] أن تجعل النتيجة الاولى صغرى و المقدمة الثانية كبرى للشكل الثانى أيضاً. إذ الشخصية قد تقدم مقام الكلية فينتج بلا احتياج الى ارتكاب تقديم الكبرى على الصغرى و الى عكس النتيجة. وقوله

"كما دل عليه هويته"

دليل على المقدمة الأخيرة كما مر، ثم إنك قد عرفت أن المراد من الأجزاء ما يعم الخارجية و الذهنية بل مجموعها من حيثهما لا الذهنية فقط، و إن هذه المقدمة مبنية على ما تقدم بيانه كما سيشير اليه قوله "كما دل عليه هو الله" وهذه ليسب مبنية على لزوم التركيب وابتدأ فلايرد أن اللازم هو التركيب الذهنى و ليس بممتنع، و الممتنع هو الخارجى وليس بلازم على أنه يقال فى اثبات البساطة العقلية أنه إذا كان التعين، يعنى الهوية نفس الحقيقة كان نوع تلك الماهية منحصراً فى التطخص بالضرورة. و يقربه ما ذكر العلامة القطب [الر رازى] على ما ذكر شارح

حكمة *العين* أنه إذا كان وجوب الوجود نفس الماهية أى تمامها لايمكن أن يكون الامتياز بالفصل، و إلا لكان وجوب الوجود وجزء الماهية لا لنفسها.

و أما أقول: إذا سلم البسط الخارجى من جميع الوجوه يثبت البسيط العقلى و إلا يلزم قيام المتعدد بالبسيط أو صدوره عنه. فإن قلت: إنه عينه و القيام و الصدور يقتضى الغيرية قلت: المتعدد لايكون عين الواحد و نفسه أيضا فحاصله راجع الى الترديد فافهم!

و بما قرر كله أمكن لك الجواب عما يقال من عدم قيام برهان على ثبوت البسيط العقلى أو على امتناع التركيب العقلى.

و اعلم أن فى قوله تعالى "قل هو الله أحد" أربعة أحكام ضمناً أو صراحة؛ كونه واجب الوجود و كونه مبتدء لكل و كونه مسلوب الماهية و كونه أحداً، فجعل المصنف قوله تعالى "**الصمد**" دليلا على الاولين صريحاً و على الأخيرين ضمنا. فقوله:

"هو لا جوف له"

دليل ضمنى لكونه أحداً إذ الجوف إنما يتصور باشتمال الأجزاء و بالحد و الثلاثة يعنى هو أى المبدء أحد لأنه صمد بمعنى لاجوف له و ما لاجوف له أحد.

"والسيد"

أى المقصود اليه فى الحوائج من صمد اليه إذا قصده و هو الموصوف به على الاطلاق، فإنه يستغنى عن غيره و كل ما عداه يحتاج اليه فى جميع جاهته كما فى *القاضى*. و قوله:

"فمعناه على الأول سلبى اشارة الى نفى الماهية"

أى المتعلقة للغير لبساطته كما عرفت مراراً دليل ضمنى على كونه مسلوب الماهية هكذا المبدء لاجوف له، أى بسيط و ما لا جوف له لاماهية له، أى متعلقه و إلا فقد اشتهر فى السنة الحكماء **[55a]** و المتكلمين أن يقال ماهيته الواجب و ماهيته البارى، نعم يقال أنه لايتصف بالماهية أو بالماهيته لكن ما ذكروا فى بيانه ليس بخارج عما ذكرنا، ثم إن المقدمة الاولى أعنى قوله "الصمد ما لاجوف له" صغرى مع قوله:

"وما لاجوف له و وهو موجود فلاجهة و لااعتبار لذاته غير الوجود كبرى"

ومع قوله:

"والذى لا اعتبار لذاته الا الوجود و غير قابل للعدم" كبرى ثانية دليل صريح على قولنا،

"فإذن الصمد الحق الواجب الوجود"

بطى كبرى ثالثة هى قولنا: "و ما لايقبل العدم هو الواجب الوجود" بطريق مفصول النتايج. و لايخفى أن هذين المقدمتين سيما الاولى مما يحتاج الى البيان.

"وعلى الثانى" و هو كون الصمد بمعنى السيد،

"اضافى و هو كونه مبدأ للكل"

لأنك قد عرفت من معنى السيد من الاستغناء عن الغير و احتياج الغير اليه فنقول الصمد سيد و السيد مبدأ الكل

"ويحتمل الكل ارادتها"

بناء على العموم المشترك و أما البناء على تجويز جميع معاني المشترك كما هو مذهب الشافعى فلا يساعده ما اشتهر من مذاهب المصنف من أنه من الحنفية، لِأنهم لايجوزون ذلك الجمع مطلقا، فالأولى فيما سبق أن يقال هو مالاجوف له أو السيد بأو بدل الواو.

"فمعناه أن الله هو الذى يكون كذلك"

أى الواجب الوجود و المبدئية للكل مثلا لمجموع النتيجتين المذكورتين صريحاً كما يؤيده قوله:

"الالهية عبارة عن مجموع هذا السلب والايجاب التى معناها وجوب الوجود و المبدئية لوجود ما عداه"

و كونه منتجية لما ذكر باعتبارهم ضم صغرى مسلمة على تلك النتيجة، بل النتايج الكبرى هكذا "هو الله صمد، و الصمد الحق الواجب الوجود" مثلا فالله هو الذى يكون كذلك، أى الواجب الوجود. و عليه فقس!

فيكون الصمد دليلا بل أدله باعتبارات لما قبلها من الأحكام كما عرفت، ثم قيل فى تنكير أحد مع تعريف الصمد وجوها؛ منها أن الاشارة الى ذات المقدسة غير ممكن تعريفها و إن الأصل فى أحد عدم دخول "ال"، وإن دخل شاذاً، وإن الله خبر لهو فيفيد الحصر فيناسب كون هذه الجملة مفيداً للحصر فعرف الخبر ليكون على وفقه

"لم يلد و لم يولد، مابين أن الكل محتاج اليه" كما هو الأظهرمن الصمد على تقدير معنى السيد

"فإنه فياض الوجود"

و المراد من الفيض هنا فعل فاعل بفعل دائما لابعوض و لا لغرض، و كما فهم **[55b]** من معنى الاضافى للجلالة أيضاً و هذا أقرب لقوله

"وكان لبعض الاوهام أن يتوهم إن هو لما كانب تقتضى الالهية التى بعض معناها الاضافة" أى كونه مبدءاً لكل،

"فلعل يقتضى وجود مثله"

لأن كونه مبدءاً إنما يكون بالولادة، فلعل هذا الوهم من قبيل قياس الغائب على الشاهد، إذ المبدئية فى الشاهد إنما يتصور كذلك فحاصل الوهم أَلله يلد منه مثله، لِأنه مبدء الكل و المبدء يلد منه مثله، لِان مدخول لما علة يجوز به،

"بين الله" جواب لما الاولى،

"وأنه لايتولد عنه مثله" فقال لم يلد، ثم أراد الاستدلال عليه فقال:

"فإن ما يتولد عنه مثله كانت ماهيته" نوعيته الظاهر بالرفع اسم كان

"مشتركا بينه" أى بين شخص الوالد،

"و بين غيره" أى شخص المولود مثلا، إذ المماثلة اشتراك شخصين مثلا فى نوع،

"فيتشخص بالماد"

الظاهر أن المراد من المادة هى الهيولى ففى التفريع خفاء و لو قلنا: إن الاشتراك فى الماهية يوجب قبول الانفكاك و الانفصال و الاتصال الموجب لثبوت الهيولى لكان فى غاية البعد، إذ الواجب عندهم ماهية نوعية و الظاهر أن التفريق بما تنحصر فى فرد واحد و غيره لايفيد شيئا، لعل الوجه فيه أن يراد بقوله "بالمادة" أى المادى بمعنى أنه يلزم حينئذ تشخص كل من الأشخاص يعنى تعينه و امتيازه بالامور المنسوبة الى المادة و هى العوارض المشخصة يمكن قوله:

"و المادى متولد عن غيره"

إن أريد الكلية فليست بمسئلة، إذ ظاهر أن معظم الماديات ليس بمتولد عن شئ، و إن الجزئية فليس بمفيد

"و التقدير أنه لم يلد"

لعل المقام أن يقال أنه لم يتولد عن غيره كما أن المقام فى قوله

"لِأنه لم يولد"

على طريق عطف العلة على المعلول، لِأنه لو كان ممن يولد لم يكن مبدءا للكل و محتاجا اليه للجميع. وقد قررنا فيما سبق، بل مرارا أنه ليس كذلك كما يشير الى بعض الجواب ألآتى فأمكن لك أن تقول إنه بعد هذا التقرير لا سؤال و لا حاجة الى الجواب. فافهم!

ثم نقول فى تصوير هذا الدليل: لو تولد عنه مثله لكانت ماهيته مشتركة و لو مشتركة كانت متشخصة بالمادة ولو متشخصة بالمادة لكان ماديا و لو ماديا لتولد عن غيره فلو تولد عنه مثله لتولد عن غيره.

والثانى بطلان التقدير خلافه، لِانه لم يولد، وإن نظرت الى عدم الشرط فى ظاهر المقدمات **[56a]** قلت: و كذا إذا كان ما يتولد عنه مثله متولدا عن غيره فلو تولد عن الله مثله لتولد عن غيره فالمقدم حق، لِأن ما يتولد عنه مثله ماهيته مشتركة، و الماهية المشتركة متشخصة بالمادة، و المتشخصة بها مادى و المادى متولد عن غيره فما يتولد عنه مثله متولد عن غيره. و التالى حق أيضاً، أعنى قولنا "لو تولد عن الله مثله لتولد هو بالاسلوب السابق."

"فإن قيل أى اشارة" أى دليل

"فى السورة يدل على أنه غير متولد عن غيره"

يعنى أنك قد استدللت قوله "لم يلد" فما دليل قوله "لم يولد"، بل الاول متوقف على الثانى فالاحتياج فيه أكد

"قيل لما لم يكن له ماهيته سوى أنه هو ابتدأ به فى أولها"

من قولنا هو والله بناء على المعانى المحررة هنالك بمثل كون وجوده عين ذاته

"وجب أن لايكون متولدا عن غيره"

فنقول: "الله وجوده عين ذاته و مبدأ للكل و ماشا نه كذا فلايتولد عن غيره"، بحكم كون مدخول لما علة لجوابه. فقوله:

"و الا لكانت هويته من غيره فلايكون هو هو لذاته"

دليل لإحدى هذين كون المقدمتين، لكن الظاهر يجب لمعنى كونه دليل آخر على المطلوب الأول و هو ظاهر بطريق قياس الخلف.

"و لم يكن له كفوا أحد، لما بين أنه تعالى غير متولد عن غيره و إن مثله غير متولد عنه ليس له ما يساويه فى قوة الوجود" ونوعيته أو جنسيته، يعنى من غير علاقة ولادة أبضاً.

"أما" وجود المساوى،

"فى الماهية النوعية فيطلبه قوله و لم يولد" فإن وجود المساوى فى الماهية النوعية وجود ماهية مشتركة.

"وما كان ماهيته مشتركة فوجوده مادى متولد عن غيره"

فينتج بضم صغرى مطوية مذكورة قولنا: "وجود المساوى فى الماهية النوعية مادى متولد عن غيره" ،ثم نقول: "و كل مادى متولد عن غيره" يبطله قوله "و لم يولد" فينتج المطلوب.

"أو فى الجنسية" و هو هو أى الجنس المنفهم من قوله الجنسية وجوب الوجود.

"فيبطله هذه الآية" أى و لم يولد كما يؤيده قوله:

"أيضا لِأنه حينئذ له جنس و فصل"

لِان المساوى فى الجنس مستلزم للجنس و كل ما له جنس فله فصل، لِان الجنس مستلزم. و إذا كان له جنس و فصل،

"فيكون وجوده" أى تمام ماهيته حاصلا

"من الازدواج" أى المزاوجة،

"الحاصل بين الجنس الذى كالأم و بين الفصل الذى كالأب"

فإن الولد منسوب بالأب و أصالته قوية و الفصل مقوم للماهية و أصل فى انتساب **[56b]** الماهية. و قد سمعت الكلام فى التركيب العقلى جرحا و تعديلا فيكون صورة الدليل وجود المساوى فى الجنسية مستلزم للجنس و الفصل له تعالى، و ما له جنس و فصل يكون حاصلا من الازدواج، يكون متولدا عن الغير و مايكون متولداً عن الغير. يبطله قوله ولم يولد ينتج وجود المساوى فى الجنسية. يبطله الآية و هو المطلوب.

و التقرير الجامع بين هذين الدليلين و يكون منتجا للمطلوب الاول أن يقال مايساوى له فى الوجود أما مساو فى النوعية أو الجنسية، و المساوى فى النوعية يبطله الآية بما تقدم من الدليل. و المساوى فى الجنسية يبطله الآية بما تأخر من الدليل السابق. فينتج على طريق قياس القسم ما يساوى له فى الوجود يبطله الآية. و هو معنى قوله "ليس له ما يساويه فى قوة الوجود" فهو المطلوب.

"ويبطله" أى المساوى فى الجنسية كما هو الظاهر

"أيضا أولها" أى أول السورة

"لِأن ما كان ماهيتها منها"

على ما فى النتيجة، لكن المطلوب منهما أى الجنس و الفصل "لم يكن هو هو لذاته" تقرير المساوى فى الجنس ما كان ماهيته منهما و ماكان ماهيتها منهما

" لم يكن هو هو لذاته"

يبطله أول السورة. ينتج المساوى فى الجنس يبطله أول السورة هو المطلوب. لكن بنوع مسافحة فى المقدمات و لا يعبأ به فى ترتيب الادلة.

"خاتمة"

أى نتيجة و خلاصة لما سبق كله. إذ نتيجة الشئ بتأخر عن الشئ و يكون فى خاتمة.

"اشار"

و الاشارة قد تستعمل فى ما هو أعم منها و من الصراحة و هو المراد هنا، أو يقال الكناية بالضمير ليست بصراحة.

"أولاً هويته المحضة" الخاصة عن اللوازم بقوله "هو"، وإنما أورد بالاشارة لِأنها

"التى لا اسم إلا بأنه هو" لما عرفت من عديم الاسم، والشرح

"ثم عقب" بالالهية التى هى أقرب اللوازم و أشده تعريفا و أكملها"

الأوفق لما سبق أشد اللوازم و أكملها.

"ثم عقبه بالأحدية لئلا يعترض بالمقدمات"

بأن يقال مثلا: لم لايجوز أن يعتبر عنه بما يدل على كنه ذاته تعالى كالحد التام؟ وجه دفع هذا الاعتراض أن ذلك إنما يتصور عند وجود الأجزاء المقومة له. و هذا منتف هنا، إذ هو أحد لا أجزا له ذهنا كما لا أجزا له خارجا كما يشير اليه قوله:

"دليل على أنه واحد من جميع الوجوه"

أى ذهنا و خارجا كما مر. ففيه اشارة الى أن "أحد" مساق لقائلين لغيره و لنفسه. فافهم!

"ورتب الأحدية على الالهية" أى الجلالية

"دون عكسه" بأن يقال: هو أحد الله.

"و إن الالهية عبارة عن استغنائه" **[57a]** و هو المعنى الاضافى كما أن قوله:

"واحتياج الكل اليه" هو المعنى السلبى

"ولما كان كذلك" أى عبارة اذا ثبت الاستغناء عن الكل و احتياج الكل اليه

"كان واحدا مطلقا و الا لكان محتاجا الى أجزائه"

والتالى بطلان قد فرضنا استغنائه عن الكل و احتياج الكل اليه. لعل هذا مبنى على كون الجزء غير الكل أو عدم عينه و إلا فأمر هذا البطلان مشكل، و يمكن أن يقال فى البطلان الافتقار من لوازم الامكان. و لايخفى أن الكلام فى هذا المقام مبنى على ما تقدم إن ثم ثم و الا فلا، فالكلام على مقدماته بحثا، بل وصلا أيضاً مما ينبغى أن يتحاشا عنه. تقرير أصل الدليل الالهية عبارة عن الاستغناء و الاحتياج اليه، و كل كذا فهو مقتض للوحدة فينتج قوله:

"تقتضى الوحدة" و أما قوله "و لما كان كذالك الخ" دليل لهذه الكبرى المطوية.

"ثم عقب ذلك" أى الأحدية،

"بالصمدية و دل" لعل أدل أو أى أدل

"على تحقيق معنى الالهية التى معناها وجوب الوجود و المبدئية" لما عداه كما مر هنالك.

"ثم عقبه" أى الصمدية،

"بأن لايتولد عنه غيره، لِانه غير متولد عن غيره. بين أنه و إن كان الها للجميع و فياضها للوجود له لكن لايجوز أن يفيضه" أى الوجود **"على غيره"** على طريق الولادة

"كما لم يكن وجوده عن فيض غيره" ثم عقبه أى عدم الولادة

"بأنه ليس له ما يساويه فى قوة الوجود"

و قد سبق التفصيل، فمن يحتاج الى الاعادة خلاصة الخاتمة أنه إنما ابتدأ بهو لعدم امكان التعبير بما يدل على حقيقيته و هويته الخاصة، و المقام تقتضى التعبير عن ذاته و إنما عقبه بالله، لِانه لما تعذر تعريفه بذاته و أمكن باللوازم و كان الأولى ما يكون أشد و أكمل منها، وذلك إنما يكون بمجموع اللازم الاضافى و السلبى، و كان الالهية جامعا لهما أورده عقيبه. وعقبه بقوله "أحد" لئلا يتوهم إن كان التعريف بالمقدمات، و قدم قوله "الله" على قوله "أحد"، لِان الالوهية مقتضية للاحدية، فكأنها علة لها، ثم عقبه بقوله "الصمد" ليكون كالدليل على الالهية لِان وجوب الوجود و المبدئية للكل مختص بالالهية، ثم عقبه بقوله "لم يلد" لئلا يتوهم كون المبدئية على طريق الولادة، ثم قوله "و لم يولد" ليكون كالدليل لما قبله، ثم أورد قوله "و لم يكن له كفواً أحد" لئلا يتوهم وجود مساو له من غير الولادة

"فمن أولها" أى السورة الى لم يلد وقع

"بيان ماهية" بحكم لفظ "هو"، فإن الماهية و الهوية متحدتان و إن تغايرتا بالاعتبار.

"و لوازمها" بحكم لفظ "الله"

"وبيان وحدة حقيقته" تعالى بحكم قوله "أحد"

"و عدم تركيبه أصلا" بحجكم قوله "الصمد".

"و من "لم يلد" الى آخر السورة

"وقع فى" بيان

"أنه ليس له ما يساويه لا فى نوعه و لا فى جنسه [57b] لا بأن يكون متولدا عنه" الاولى تاخيره عن قوله

"ولا بأن يكون هو متولداً عن غيره" لِان الاول بحكم قوله "لم يولد" و الثانى بقوله "لم يلد". فافهم! كما أن قوله:

"ولابايكون" أى أحد

"متوازيا له فى الوجود" بحكم قوله "و لم يكن له كفوا أحد" فلهذا المبلغ الاولى،

"فبهذا المبلغ" بالباء أى بما ذكر فى السورة من بيان الماهية و لوازمها و غيرها

"يحصل تمام معرفة ذاته" على وجه يمكن للبشر لعدم الحد التام.

"ولما كان الغرض الاصلى كما يؤيده قوله تعالى "إنما أمروا"، "ليعبدوا الله"، و "إلا ليعبدون"،

"من طلب العلوم معرفة ذاته إذ كل شئ يرجع اليه أى هويته و ماهيته

"و أحوال صفاته" الثبوتية كالحيوة و العلم

" و كيفية صدور أفعاله" بالاختيار و القدرة المؤثرة

"و السورة" دالة على ثلث هذا الغرض، إذ هى

"دالة على التعريض و الايماء" على طريق بيان الأقل، إذ له دلالة صريحة على ذلك البحث أيضاً

"على جميع ما يتعلق بالبحث"

عن ذاته، لِان مباحث الذات أما باثباته أو يكون ذاته مخالفا لسائر الذات أو يكون وجوده نفس ماهيته، و السورة كافلة لذلك

"جعله النبى صلى الله عليه و سلم معادلة لثلث القرآن"

فيما خرج الشيخان: "قل هو الله أحد تعدل ثلث القرآن" و قيل فى توجيه تلك المعادلة أنه عليه السلام سمع شخصا يكررها تكرار من يقرأ ثلث القرآن، و استبعد بأنه مخالف لظاهر الحديث و سائر طرق الحديث. و قيل لِأن القرآن قصص و شرايع و صفات، و السورة صفات فكان ثلثا. و عن الغزالى أن القرآن على معرفة التوحيد و الصراط المستقيم و الآخرة، و السورة على الأول.

وقيل: عن الرازى لِان القرآن على براهين وجوده تعالى و وحدانيته و صفاته. فصفاته صفات الحقيقية أو الفعل أو الحكم، وهذه السورة ثلثه. والسورة على صفات الحقيقة فهى ثلث.

وقيل: القرآن خبر خالق و خبر مخلوق و انشاء و السورة على الأول.

وقيل: القرآن على توحيد و أحكام و أخبار.

و قيل: لكن المعادلة من حيث الثبوت.

وقيل: نعم شاهدة ظاهر أحاديث الزلة و النصر و الكافرين و لو ردوو الأخبار بتفضيل بعض السورة و الآيات.

وقيل لقوله عليه السلام "من قرء القرآن فله لكل حرف عشر حسنات" و وفق بأن قراءة الإخلاص توجب ثلث الثواب باعتبار أداء المعنى من غير اعتبار النظم. ألا ترى أن التوحيد بأن لفظ يوجب ثوابا فلا ينافى أن يكون أدائها بحسب نظم القرآن مو جبا لثواب الأعظم من الأول، وتوفق فيه بعضهم. و هذا أقرب الى نقل عن الامام الحنبلى. و المنقول عن ابن الحصاد و ابن عبد السلام يوجب ترجيح التفضيل، و المفهوم عن *التتارخانية* ترجيح عدم التفضيل و هو الموافق لما فى بعض الفتاوى. إن الختم مرة أفضل من الاخلاص خمس آلاف مرة.

هذا آخر ما أوردنا بالارتحال لما اقتضى الحال الارتحال بعون ملك المتعال، و اليه المرجع و المأل.